الأمانة العامة للأوقاف

كويت جديدة
NEWKUWAIT

أوقاف

مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري - العدد (41) - السنة الحادية والعشرون - ربيع الأول 1443هـ/نوفمبر 2021م

الافتتاحية

* "حتى لا يتشابه البقر علينا" - فلسفة الوقف في التنمية الشاملة.

الأبحاث باللغة العربية

* المقاولة الوقفية لتحقيق التنمية المستدامة: رؤية استشرافية لقطاع الوقف في الجزائر (عام 2030م)
(د. أمين عويسي - د. جمال معتوق).

* المؤسسات الخيرية الخليجية ومرحلة (كوفيد- 19) "ركائز الدور الحالي وتصور لمهام المستقبل"
(د. ريهام أحمد خفاجي).

* دور الوقف في مواجهة الجوائح والكوارث الطبيعية والبيئية "أزمة جائحة كوفيد- 19 أنموذجًا"
(أ. د. أحمد عبد العزيز مليجي).

* صلابة الفقه الإسلامي كمصدر لقوانين الأوقاف المعاصرة من خلال تجربة مدونة الأوقاف المغربية
(د. وداد العيدوني - د. رضوان الطريبق).

الأبحاث باللغة الإنجليزية

* استقصاء حول نشأة وقف النقود
(أ. د. عبدالرزاق بلعباس).

الأبحاث باللغة الفرنسية

* الوقف والجامعات الأمريكية: الصيغة الناجحة
(د. طارق عبد الله).

41

تصدرها إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف - دولة الكويت
رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية؛ لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

ISSN 1609-4662

مجلة علمية نصف سنوية محكَّمة تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري

رئيس التحرير

الأمين العام بالإنابة

أ. منصور خالد الصقعبي

نائب رئيس التحرير

نائب الأمين العام للإدارة والخدمات المساندة

أ. صقر عبد المحسن السجاري

مدير التحرير

مدير إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

أ. لينة فيصل المطوع

مستشار التحرير

د. طارق عبد الله

هيئة التحرير

د. عيسى زكي شقرة

د. وداد العيدوني

د. محمد محمد رمضان

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية؛ لذا فكل إصدارتها غير مخصَّصة للبيع

"جميع الآراء الواردة في المجلة تعبِّر عن آراء كاتبيها، ولاتعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو "الأمانة العامة للأوقاف"

"مجلة أوقاف مدرجة ضمن قائمة الناشر الدولي إبسكو (EBSCO) باللغات الثلاث"

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف

تحت رقم (31) بتاريخ 2021/12/16م

عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إذا مات الإنسانُ انقطع عنه عمله إلا من ثلاثةٍ: إلا من صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ ينتفعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له».

صحيح مسلم (رقم: 1631).

مشروع أوقاف

ينطلق مشروع أوقاف من قناعة مفادها أن للوقف -مفهومًا وتجربة- إمكانات تنموية عالية، تؤهله للمساهمة الفعالة في إدارة حاضر المجتمعات الإسلامية، ومجابهة التحديات التي تواجهها، ويعكس تاريخ بلدان العالم الإسلامي ثراء تجربة الوقف في تأسيس خبرة اجتماعية شملت كل مستويات الحياة تقريبًا، وساعدت بشكل أساسي في حل مشكلات الناس، واحتضنت- في فترات ضعف الأمة وانحدارها- جزءًا كبيرًا من الإبداعات التي ميزت الحضارة الإسلامية؛ مما ضمن استمرارها وانتقالها عبر الزمن.

كما يشهد العالم الإسلامي اليوم توجهًا رسميًّا وشعبيًّا نحو ترشيد قدراته المادية، واستثمار ما يختزنه بناة الثقافة من تصورات أصلية، وبروح اجتهادية؛ للوصول إلى نماذج تنموية شاملة، تستلهم قيم الخير والحق والعدالة.

وفق هذه القناعة وهذه الأساسيات تتحرك مجلة أوقاف في اتجاه أن يتبوأ الوقف مكانته الحقيقية في الساحة الفكرية العربية والإسلامية؛ من خلال التركيز عليه كاختصاص، ولمِّ شتات المهتمين به من بعيد أو قريب، والتوجه العلمي لتطوير الكتابة الوقفية، وربطها بمقتضيات التنمية المجتمعية الشاملة.

وبحكم أن الأصل في الوقف التطوع فإن هذه المطالب لا تستقيم إلا إذا ارتبطت مجلة أوقاف بمشاغل العمل الاجتماعي ذات العلاقة المباشرة مع القضايا الأهلية والعمل التطوعي، وكل ما يتشابك معها من الإشكاليات التي تتلاقى على خلفية التفاعل بين المجتمع والدولة، والمشاركة المتوازنة في صناعة مستقبل المجتمع، ودور المنظمات الأهلية في ذلك.

أهداف أوقاف

- إحياء ثقافة الوقف؛ من خلال التعريف بدوره التنموي وبتاريخه وفقهه ومنجزاته التي شهدتها الحضارة الإسلامية حتى تاريخها القريب.
- تكثيف النقاش حول الإمكانات العلمية للوقف في المجتمعات المعاصرة من خلال التركيز على صيغه الحديثة.
- استثمار المشاريع الوقفية الحالية، وتحويلها إلى منتج ثقافي فكري يتم عرضه علميًّا بين المختصين؛ مما يسمح بإحداث التفاعل بين الباحثين، ويحقق الربط المنشود بين الفكر والتطبيق العلمي لسنة الوقف.
- تعزيز الاعتماد على ما تختزنه الحضارة الإسلامية من إمكانات اجتماعية نتجت عن تأصُّل نزعة العمل الخيري في السلوك الفردي والجماعي للأمة.
- تقوية الجسور بين فكر الوقف وموضوعات العمل التطوعي والمنظمات الأهلية.
- ربط الوقف بمساحات العمل الاجتماعي الأخرى، في إطار توجهٍ تكاملي لبناء مجتمع متوازن.
- إثراء المكتبة العربية في أحد موضوعاتها الناشئة وهو "الوقف والعمل الخيري".

دعوة لكل الباحثين والمهتمين

تتسع أوقاف وبشكل طبيعي إلى احتضان كل المواضيع التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوقف؛ كالعمل الخيري، والعمل التطوعي، والمنظمات الأهلية والتنموية، وهي تدعو الباحثين والمهتمين عمومًا للتفاعل معها؛ قصد مواجهة التحديات التي تعترض مسيرة مجتمعاتنا وشعوبنا.

ويسرُّ المجلة دعوة الكتاب والباحثين للمساهمة بإحدى اللغات الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية)، في المواد ذات العلاقة بأهداف المجلة وآفاق العمل الوقفي في مختلف الأبواب؛ من الدراسات، ومراجعات الكتب، وملخصات الرسائل الجامعية، وتغطية الندوات ومناقشة الأفكار المنشورة.

ويُشترط في المادة المرسلة التزامها بالقواعد الآتية:

- ألَّا تكون قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلة أخرى (مطبوعة أو إلكترونية).
- أن تلتزم بقواعد البحث العلمي والأعراف الأكاديمية الخاصة بتوثيق المصادر والمراجع مع تحقق المعالجة العلمية.
- يتراوح البحث ما بين (4000 و 10000 كلمة)، مرفق به ملخص باللغتين (العربية والأجنبية) بحدود 150 كلمة، وتخضع البحوث المرلة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.
- يرسل الباحث بحثه مقروناً بنموذج "طلب وإقرار طباعة أبحاث (دراسات/كتب) ورسائل جامعية (ماجستير/دكتوراه)".
- يتراوح طول المقال مابين (2000 و 4000 كلمة).
- ترحب المجلة بعرض الكتب، والأولوية للإصدارات الحديثة، ويكون حجم المراجعة ما بين (500 و 1000 كلمة)، ويجب أن يشتمل العرض على ذكر البيانات الأساسية للكتاب: الكاتب، دار النشر، السنة، الطبعة، مع التركيز على العرض والتحليل بمنهجية علمية، والاهتمام بجوهر الكتاب، وفصوله، وتقويمه في ضوء الأدبيات الأخرى في المجال ذاته.
- ترحب المجلة بتغطية الندوات والمؤتمرات، بحيث يضم أي تقرير عنها العناصر الآتية: الجهة المنظمة، الموضوع العام للندوة، مكان الندوة وتوقيتها، ومحاورها الأساسية، استعراض البحوث المقدمة وأهم الأفكار الواردة فيها والتركيز على التوصيات التي خرجت بها الندوة في ختام أعمالها، مع الإشارة إلى الأنشطة التي تمت على هامش الندوة (في حالة حصولها).
- لا تعاد المواد المرسلة إلى المجلة ولا تسترد، سواء نشرت أم لم تنشر.
- للمجلة حق إعادة نشر المواد المنشورة منفصلة أو ضمن إصدار خاص، سواء بلغته الأصلية أم مترجماً، من غير الحاجة إلى إستئذان صاحبها، وللباحث أن ينشر بحثه في كتاب أو إصدار آخر، وذلك بعد نشره في المجلة، شريطة أن يشير الباحث إلى أن هذا البحث قد سبق نشره فيها.
- ما تنشره المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة مالية عن ما يتم قبول نشره من الأبحاث والمقالات والأعمال الأخرى ذات الصلة؛ وفقًا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة، إضافة إلى (20 مستلة) للباحث عن بحثه.
- كل من يثبت عليه بشكل قطعي عدم احترامه للقواعد والأمانة العلمية، من خلال تعمد النقر الحرفي للعديد من المقاطع والفقرات من مواقع مختلفة من شبكة الأنترنت أو من مراجع أخرى دون الإشارة إلى ذلك، فإن القواعد الداخلية لمجلة أوقاف لاتسمح له مستقبلًا بالنشر فيها.
- للباحث الحق في التصرف في بحثه بعد نشره في المجلة، شريطة أن يخطر المجلة بذلك.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطتها.
- تتم جميع المراسلات باسم:

مجلة أوقاف، رئيس التحرير، صندوق بريد 482، الصفاة، 10035، دولة الكويت

هاتف: 22065756 (00965) – فاكس: 22542526 (00965)

البريد الإلكتروني: awqafjournal@awqaf.org

الموقع الإلكتروني: https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/AwqafJournal.aspx

المحتويات

القسم العربي

الافتتاحية

"حتى لا يتشابه البقر علينا"- فلسفة الوقف في التنمية الشاملة..... 9

الأبحاث

المقاولة الوقفية لتحقيق التنمية المستدامة: رؤية استشرافية لقطاع الوقف في الجزائر (عام 2030م)

(د. أمين عويسي- د. جمال معتوق) 14

المؤسسات الخيرية الخليجية ومرحلة (كوفيد- 19) "ركائز الدور الحالي وتصور لمهام المستقبل"

(د. ريهام أحمد خفاجي)..... 56

دور الوقف في مواجهة الجوائح والكوارث الطبيعية والبيئية "أزمة جائحة كوفيد- 19 أنموذجًا"

(أ. د. أحمد عبد العزيز مليجي)..... 99

صلابة الفقه الإسلامي كمصدر لقوانين الأوقاف المعاصرة من خلال تجربة مدونة الأوقاف المغربية

(د. وداد العيدوني- د. رضوان الطريبق)..... 147

المقالات

دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير الأوقاف المقدسية
(أ. د. عبد القادر بن عزوز) **198**

عرض الكتاب

نظام الوقف السعودي- دراسة مقارنة بقانون الترست البريطاني (نظارة الوقف أنموذجًا)
(تأليف: د. عبد العزيز بن سعدون العبد المنعم- عرض: د. حازم علي ماهر).... **223**

الأخبار والتغطيات

إقامة مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده الرابعة والعشرين (اطمَئِن)..... **228**

إصدارات حديثة من الأمانة العامة للأوقاف..... **229**

عقْد الدورة الثالثة من المؤتمر الإسلامي للأوقاف..... **229**

عقْد مؤتمر الوقف والتنمية المستدامة..... **230**

إطلاق منصة "وقفي" للتمويل الجماعي **231**

القسم الأجنبي

الافتتاحية **8**

الأبحاث باللغة الإنجليزية

استقصاء حول نشأة وقف النقود
(أ. د. عبدالرزاق بلعباس)..... **13**

الأبحاث باللغة الفرنسية

الوقف والجامعات الأمريكية: الصيغة الناجحة
(د. طارق عبد الله)..... **41**

الأبحاث

المقاولة الوقفية لتحقيق التنمية المستدامة: رؤية استشرافية لقطاع الوقف في الجزائر (عام 2030م)

"Waqf entrepreneurship for sustainable development: Vision for Waqf Sector in Algeria (2030)"

د. أمين عويسي**

د. جمال معتوق***

الملخص:

يندرج هذا البحث أساسًا في إطار محاولة تنمية الوقف وتفعيل دوره في المجتمع، حيث يحاول الباحثان رسم صورة عن الدور الذي يجب أن يؤديه قطاع الوقف (ممثلًا في **المقاولة الوقفية**)* في البناء المؤسساتي للمجتمع، والدور الذي يؤديه في عملية التنمية المستدامة بصفة عامة. ويهدف هذا البحث إلى ابتكار شكل جديد للمؤسسة الوقفية (نموذج نظري) مستمد من فكرة المقاولة والمشاريع الصغرى لبعض التجارب العالمية الرائدة، وجاءت هذه الفكرة انطلاقًا من **افتراض الباحثين أن الشكل الحالي لا يقوم بالدور المنوط به والمرغوب في تحقيق**

---

* إن كلمة المقاولة (Enterprise) مشتقة من كلمة (entrepreneur)، أي: المقاول، فتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي. ونشير إلى أن هذا البحث لن يتناول هذه الكلمة بهذا المعنى في مجال الوقف، ولكن بمعنى مختلف.

** أستاذ مشارك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، amine.aouissi@univ-setif.dz أو amineaouissi@live.fr

*** أستاذ محاضر، قسم «أ» بجامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، djamel.mattoug@univ-constantine2.dz أو mattoug.djamel@yahoo.fr.

تنمية الوقف، ولا يسهم في مسار التنمية المستدامة (حالة الجزائر). وقد توصل الباحثان إلى أنه يتم تنمية الوقف وتعظيم أثره في متغيرات التنمية المستدامة، عن طريق مجموعة من الإصلاحات؛ كتغير البنية المؤسسية للمؤسسة الوقفية، وجعل الأوقاف مقاولات إنتاجية توفر مصادر تمويل ذاتي من جهة، وتسهم في تحقيق شروط التنمية المستدامة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، المقاولة، المقاول، المقاولة الوقفية.

Abstract:

The research falls mainly within the scope of the attempt to develop the Waqf and to enhance its role in society. For that purpose, the researchers aimed to clarify the role that the Waqf sector (represented by the Waqf entrepreneurship) should play in the institutional building of society and the sustainable development in general.

This research aims to create a new form of Waqf institutions (a theoretical model), which is derived from the entrepreneurship concept and pioneering global experiences of some micro-enterprises. The researchers presume that the Waqf's current form does not play the required role in attaining neither its own development nor the sustainable development (the case of Algeria).

The researchers concluded that developing the Waqf and maximizing its impact on sustainable development require a set of reforms such as changing the institutional structure of Waqf institutions and transform them to productive entrepreneurship that is able to provide self-financing sources and contributing in achieving sustainable development.

Key words:

Sustainable Development; Entrepreneurship; Entrepreneur; Waqf Entrepreneurship.

المقدمة:

يعتبر الوقف من أفضل أشكال الإنفاق، وأعمها وأدومها فائدة ونفعًا، وأبقاها أثرًا؛ وهذا لاتساع آفاق مجالاته وعدم محدوديتها. فالوقف ممثلًا في المؤسسات الوقفية يُعدُّ صورة نبيلة من صور الإنفاق الخيري والعمل التطوعي، والحقيقة أن المؤسسات الوقفية من أهم المؤسسات الداعمة للاقتصاد والمساهمة في نموه وتطوره، وذلك من خلال الخدمات والاستثمارات التي تقوم بها في مختلف المجالات للدفع بمسيرة التنمية المستدامة. وقد عرف العالم اليوم بروز ظاهرة حميدة وهي ظاهرة إنشاء المؤسسات الخيرية والوقفية التي تسهم في تحسين ظروف المعيشة للبشرية جمعاء، وربما اللافت للنظر أكثر هو اعتكاف متصدري قائمة أغنياء العالم الغربي (على غرار: بيل غايدس، وورن بافر، وغيرهما) والعالم الإسلامي (على غرار: سليمان بن عبد العزيز الراجحي) على إنشائها وإدارتها وتطوير نشاطها؛ وذلك ما أكسبها سمة الكفاءة والاستدامة، وهذه السمة نادرًا ما كانت موجودة في هذا النوع من المؤسسات من قبل؛ بحيث أصبحت هذه المؤسسات (خاصة الأوقاف) قادرة على ضمان تمويلها الذاتي وضمان نموها أيضًا من جهة، ومن الجهة الأخرى ضاعفت أثرها الاجتماعي ومساهمتها في التنمية المستدامة.

أولًا: مشكلة البحث: يدرس هذا البحث مشكلة بالغة الأهمية وهي مشكلة كفاءة المؤسسة الوقفية في الجزائر بصفة خاصة وفي العالم الإسلامي بصفة عامة، فالجزائر -كغيرها من دول العالم الإسلامي- عرفت مرحلة تاريخية ازدهر فيها الوقف، لكن بعد الحقبة الاستعمارية التي قادها الغرب فيها فقدت سبيل العودة لذلك الازدهار على الرغم من التحرر من براثن الاستعمار؛ ليبقى الوقف في شكل أطلال متناثرة على مختلف أطراف إقليمها الجغرافي.

ومن هنا وجبت إعادة إحياء الوقف بالدرجة الأولى وتنميته بالشكل اللازم، ثم البحث في سبل زيادة مساهمته في التنمية المستدامة في المجتمع؛ وهنا يقترح الباحثان شكلًا جديدًا للمؤسسة الوقفية، اتفقا على تسميته بـ: «المقاولة الوقفية».

والسؤال الجوهري في هذا السياق هو: **كيف يمكن أن تُسهم المقاولة الوقفية في تنمية الوقف، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عام 2030م؟**

تنبثق من هذا السؤال الجوهري مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- ما جوهر المقاولة الوقفية؟

ب- ما أشكال الوقف المنبثقة من تطبيق المقاولة الوقفية على قطاع الوقف؟

ج- ما مدى تأثير الأشكال المستحدثة للوقف على عناصر التنمية المستدامة؟

د- ما الرؤية الأكثر إشراقًا لقطاع الوقف في الجزائر عام 2030م؟

من خلال هذه الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المصاحبة لها يمكن أن نقدم بعض الفرضيات، ومنها:

أ-الإصلاحات التي قامت بها السلطات الوقفية في الجزائر على قطاع الوقف لم تحقق النتائج المأمولة.

ب- يجب استحداث شكل جديد للوقف وللمؤسسة الوقفية يرقى بهما إلى تطلعات المجتمع لقطاع الوقف في حد ذاته، ويزيد في كفاءته ومساهمته في مسيرة التنمية المستدامة.

ج- يمكن أن تكون في هذا الشكل الجديد رؤية مغايرة وأكثر إشراقًا لقطاع الوقف في الجزائر عام 2030م.

كما أن الوقف كمادة بحثية أسال الكثير من الحبر، لكن هناك دراسات قليلة -حسب اطلاع الباحثين- هي التي أشارت إلى ضرورة تغيير الشكل المؤسساتي للوقف، ولعل أهم تلك الدراسات ما يأتي:

1) دراسة «**دور المؤسسات الوقفية في الخدمات الصحية: نماذج وتجارب عالمية**»، **خالد بن إبراهيم القميزي**، طرح الباحث سؤالًا رئيسًا وهو «لماذا نتحدث عن المؤسسات الوقفية في الخدمات الصحية؟»، فكانت بعض إجاباته: بسبب تنامي الاحتياج (زيادة عدد السكان ومتوسط أعمارهم، وتكاليف رعايتهم...)، تعدُّد المنافع وامتداد الضرر كتأثير الصحة على مؤشرات التنمية، الارتباط المهني (رغبة كلٍّ من الأطباء والممرضين، والطلاب والطالبات في العمل الخيري)، الأزمات والكوارث الصحية، كما قام الباحث بعرض العديد من التجارب في مجال مؤسسات الوقف الصحي. توصلت الدراسة إلى العديد من الدروس المستفادة في مجال المؤسسات الوقفية والخدمات الصحية، ومنها:

آفاق العمل الخيري وفرص المؤسسات الوقفية في المجال الصحي متنوعة وواعدة جدًّا، هناك حاجة إلى الإبداع والابتكار لتلبية الاحتياجات المتزايدة للخدمات الصحية، الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات الوقفية الصحية، واختيار الكفاءات في قيادتها عامل مهم في ديمومتها ونجاحها.

2) تقرير اقتصادي تحت إشراف لجنة برئاسة محمد بن إبراهيم السحيباني، «**تقرير اقتصاديات الوقف**»، (**المملكة العربية السعودية: لجنة الأوقاف في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية**)، من بين العناصر التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذا التقرير: الزيارات الميدانية لأبرز الجهات الوقفية والمؤسسات المانحة، المراكز الاستشارية المتخصصة ولجان الأوقاف في الغرف التجارية، المشاركة في المؤتمرات والملتقيات وحلقات النقاش المنعقدة حول موضوع التقرير، دراسة تحليلية متعمقة لوثائق الأوقاف في ثلاث مدن (المدينة، الرياض، الدمام) لعامي 1437، 1438هـ. وأهم ما توصلت إليه الدراسة: هناك دور اقتصادي واجتماعي واعد لقطاع الأوقاف في المملكة، هناك اهتمام حكومي بقطاع الأوقاف تُوّج بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف، تأسيس بيوت خبرة ومراكز بحثية واستشارية متخصصة في الأوقاف.

3) كتاب «**شركة آفاق الأوقاف المحدودة: مؤسسات وقفية رائدة**»، (**السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 1437هـ/ 2016م**)، اقترح سعادة الشيخ عبد الله بن صالح العوفي فكرة هذا الكتاب، وقام بتمويله جزاه الله خيرًا، وهو يحتوي على تجارب أوقاف سعودية وغربية نجحت في تعويم فكرة الوقف وإدخاله في مجالات الحياة كافة: التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والاستهلاكية كذلك. يهدف هذا الكتاب إلى إيجاد آفاق للواقفين والنّظّار، ليكون استثمار أوقافهم ومصارفها في المجالات التنموية الملحة التي تلبي احتياجات الناس اليومية وتخلق ولاءً بين عامة الناس ومؤسسة الوقف في المجتمع المسلم. تطرق الكتاب إلى نماذج متميزة من أوقاف عالمية، وكذلك نماذج متميزة من أوقاف محلية كأوقاف الشيخ محمد بن عبد العزيز الراجحي المتميزة، التي نوعت في أشكال الاستثمار وطرقه بما يتوافق مع روح الإدارة المؤسسية الحديثة وأساليبها، حيث وُجِدت أوقاف (فندقية، زراعية، صناعية، عقارية...)، وساهمت هذه النماذج في تقديم خدمات تنموية في: مجالي السياحة والاقتصاد، توظيف

العديد من الكوادر، الحفاظ على الثروات الوطنية المختلفة ودعم الاقتصاد، إعداد الأبحاث المختلفة وفي مختلف المجالات، تحقيق الأمن الغذائي، إنجاح خطط التنمية الوطنية وتشجيع تصدير المنتجات.

تتفق مجمل هذه الدراسات الثلاث مع هذا البحث في فكرة توسيع دور الوقف في المجتمع، وضرورة زيادة مساهمته في مختلف محاور التنمية المستدامة؛ وهذا لا يكون إلا بإعطائه اهتمامًا خاصًّا، ولعل اختلاف هذا البحث عن فحوى الدراسات الثلاث يتمثل في أن الدراسات السابقة لم تطرح فكرة تغيير الوقف رغم تبنيها فكريًّا عندما ركزت على فكرة الاقتداء بالتجارب الدولية الرائدة؛ وكذلك فإنه على الرغم من وجود الفكرة ضمنيًّا -كما أشرنا- فإن الدراسات السابقة لم تحاول تقديم مقترح واضح المعالم لوقفٍ أكثر كفاءة (مع العلم أن هذه الدراسات الثلاث ودراسات أخرى اقترحت تعديلات جزئية في البنية الهيكلية لإدارة الوقف)، ومن ثم فإن أكثر شيء يميز هذا البحث عما سبقه من دراسات هو المقترح المقدم أي: «**المقاولة الوقفية**»، بالإضافة إلى منهجية البحث التي تتحدث عن رؤية مستقبلية.

ثانيًا: أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من تزايد الاهتمام بدور الوقف في تجميع الأموال، واستثمارها وتنميتها، ومن ثم إنفاقها بقصْد تنمية المجتمعات ومعالجة مشاكلها (استغلال الثروات المتوفرة بكل أنواعها، توفير السلع والخدمات، خلق فرص العمل،... إلخ). كما نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يأتي:

أ- إحياء نظام الوقف بشكل يتناسب مع العصر (شكل مقاولة وقفية).

ب- ابتكار شكل جديد للمؤسسة الوقفية (نموذج نظري) مستمد من فكرة المقاولة والمشاريع الصغرى.

ج- رسم (سيناريو) أكثر إشراقًا يجعل من الأوقاف قطاعًا ذاتي التمويل، ومن الممكن أن يكون محركًا لتمكينه من المساهمة بطريقة أكثر كفاءة في مسار التنمية المستدامة.

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع: من بين أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة ما يأتي:

أ- حداثة الموضوع في مجال الدراسات الخاصة بموضوع المقاولة الوقفية.

ب- زيادة الوعي بالوقف ونشر ثقافته.

ج- النهوض بالوقف عن طريق الأخذ بالأشكال الحديثة لاستثمارات أموال الوقف.

د- إعطاء فكرة واضحة عن أهمية عملية استثمار الوقف في شكل مقاولات وقفية منتجة ومتنوعة تعود بالنفع على المجتمع كليًّا، كون هذا النوع من الاستثمارات يكاد يكون معدومًا في الجزائر بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة.

1) **مصطلحات الدراسة:**

أ- التنمية المستدامة: التنمية المستدامة حسب تقرير **برونتلاند** هي «التنمية التي تضمن تلبية الحاجات الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجتهم؛ ويشتمل على مفهومين أساسيين هما:

1) مفهوم «الحاجات»، وبالأخص الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي يجب إعطاؤها الأولوية القصوى.

2) فكرة القيود المفروضة من قبل دولة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على البيئة.

وهي تنمية تحمل في طياتها التغيير التدريجي للاقتصاد والمجتمع، دون إهمال العدالة في توزيع الموارد البيئية بين أجيال الحاضر والمستقبل»[1].

ومن المتعارف عليه أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد (أو محاور) رئيسة[2]، وهي:

3) البعد الاقتصادي.

4) البعد الاجتماعي.

5) والبعد البيئي.

ولخصوصيات هذا البحث فقد أضاف الباحثان بعدين آخرين يريان أنهما مهمَّان جدًّا:

6) البعد السياسي.

7) والبعد الثقافي.

(1) Our Common Futur, Commission, B, UN Documents, 1987, P37.
(2) Le Développement Durable, Baddache F, Paris: Eyrolles, 2010, PP14-15.

ب- المقاولة: كلمة مقاولة قد تحمل في طياتها أربعة أبعاد هي: البيئة، الفرد (أو الأفراد)، عملية، تنظيم (أو منظمة)[1]، وذلك كما يأتي:

1) كبيئة؛ هي: «ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد؛ يمكن تفسير خصائصها بالتنوع الكبير الذي يمكن ملاحظته في الوضعية المقاولاتية وفي إنشاء المقاولات».

2) كفرد (أو أفراد)؛ هي: «ذلك الفرد الذي: يحدد فرص الأعمال؛ يقوم بـ: تجميع الموارد؛ تسويق المنتجات والخدمات؛ ينتج المنتج؛ وهو الذي يقوم بإنشاء المنشأة (المنظمة)؛ وهو الذي يستجيب للحكومة والمجتمع».

3) كعملية؛ مرادف لمصطلح ريادة الأعمال (Entrepreneurship)، وهي: «نشاط أو وظيفة وليست فردًا أو مهنة محددة».

4) كتنظيم؛ هي: «جميع الوظائف والأنشطة والإجراءات المرتبطة بإدراك الفرص وإنشاء المنظمات لمتابعتها».

المقاولة من الممكن أن تكون ثلاث ظواهر: «(1) تنظيم «منشأ» يباشر عملًا جديدًا؛ (2) فرد أو أفراد يناصرون أفكار منتجات جديدة في إطار شراكة (أو شركة)؛ و(3) فلسفة «تنظيم المشاريع» تتخلل وجهة نظر المنظمة بأكملها وعملياتها. هذه الظواهر ليست بديلة بطبيعتها (أي تراكمية متبادلة)، ولكنها قد تتعايش كأبعاد منفصلة لنشاط المقاولات داخل منظمة واحدة»[2].

تعريف الباحثين: المقاولة هي تلك المنشأة التي تتميز بالقيادة الرشيدة (والبراغماتية)، وروح المبادرة، والابتكار والاستثمار بهدف خلق القيمة المضافة التي من خلالها يمكن التحسين في متغيرات التنمية المستدامة.

ج- المقاول: أو **رائد الأعمال**: هو «شخص شغوف؛ محب للحرية؛ يقوم ببناء سجن دون قضبان. وهو فرد متحمس لما يفعله، ملتزم تمامًا بأعماله، يستثمر كليًّا في مقاولته. يحب ويسعى للحرية ويبني سجنًا بدون قضبان. لن يكون مستقلًّا، لكنه اختار، هو نفسه، إطار العمل وشروط هذا الارتباط (عدم الاستقلالية)، بما في ذلك تلك الشروط المتعلقة بخروجه في نهاية المطاف»[3].

(1) Entrepreneuriat, Fayolle A, Paris : Dunod, (éd. 2e édition), 2012, P45.

(2) Ba Anh Khoa (2018), D Danny Miller (1983), and the Emergence of the Entrepreneurial Orientation (EO) Construct. In G. J avadian, & Others, Foundational Research in Entrepreneurship Studies (2018, PP53-76). Switzerland AG: Springer Nature, P58.

(3) Entrepreneuriat, Fayolle A, Malakoff : Dunod, (éd. 3e édition), 2017, P79.

الدوافع الرئيسة للمقاول[1]:

1) الحاجة للوفاء.

2) البحث عن الاستقلال.

3) الرغبة في تطوير أفكاره الخاصة.

4) يبحث عن الاعتراف به أو البحث عن مكانة اجتماعية مرموقة.

5) طعم التحدي والرغبة في مواجهة التحديات.

6) الحاجة إلى احترام الذات.

د- المقاولة الوقفية: لا نقصد بالمقاولة الوقفية تغيير ماهية الوقف أو تغيير أركانه أو المساس بأحد ثوابته؛ بل نقصد تغيير نمط إدارته فقط حتى يصبح أكثر كفاءة وثمرة؛ وذلك من خلال النقاط الخمس الآتية:

1 - الناظر المقاول (رائد الأعمال): الفكرة الجوهرية وهي تحويل **ناظر الوقف** من إداري بسيط ينفذ إرادة الواقف دون اجتهاد إلى مقاول (برغماتي) -كما جاء في تعريف المقاول- يبدع ويبتكر؛ ليصبح **رائد أعمال يقتنص فرص الاستثمار والتطوير ويبتعد بالوقف عن التهديدات والمخاطر المحققة**، وذلك بهدف نهائي هو تنمية الوقف وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة في المجتمع؛ وذلك بتحويل موارد الوقف من موارد خاملة غير منتجة إلى موارد منتجة تحقق قِيمًا مضافة، مع التركيز على أن ناظر الوقف يجب ألّا يخل بإرادة الواقف أو برسالة الوقف؛ بل وجب عليه أن يجتهد في تحقيق إرادة الواقف الخيرة التي أسس لأجلها الوقف، ثم رسالة الوقف التي كتبتها الشريعة الإسلامية وحددها العلماء بدقة.

وبهذا يصبح الناظر المقاول: ذلك الناظر المتشبع بقيم الوقف وأهدافه، وفي الوقت نفسه الدارس والمتمكن من فنون المقاولة وأدواتها؛ كفكر وتطبيق وخاصة (البرغماتية) في تنفيذ القرارات، وقيادة الوقف لتحقيق رسالته السامية التي رسمتها الشريعة الإسلامية.

وانظر ذلك في معنى الحديث الآتي:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: "أَمَا فِي

(1) Ibid., P81.

بَيْتِكَ شَيْءٌ؟: قَالَ: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ: "ائْتِنِي بِهِمَا"، قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَقَالَ: "مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟" قَالَ رَجُلٌ: أَنَا، آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، قَالَ: "مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا"، قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ، وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: "اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأْتِنِي بِهِ"، فَأَتَاهُ بِهِ، فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عُودًا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: "اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ، وَلَا أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا"، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ، فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا، وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ"[1].

وما يستنتج من الحديث السابق أن رسولنا الكريم ﷺ بحكمته أرشد السائل الأنصاري إلى طريقة استغلال موارده الخاملة وتحويلها إلى موارد منتجة، وهي الحكمة المنشودة في ناظر الوقف، أي: إنه لا بد من أن يحافظ على ذلك الموروث الوقفي رسالةً (إرادة الواقف ورسالة الوقف الإسلامي)، وكيانًا (أي: يحفظ وينمي الأصول المادية والمعنوية للوقف).

2 - الاستثمار: نقدم في البداية مفهومًا عامًّا للاستثمار: «المفهوم الكلاسيكي الثاني للاستثمار مشتق من فكرة دوران رأس المال كمخزون. إذا كان لكل عنصر رأسمالي استدامة معينة، أو عمر خدمة، فإنه يلزم وجود بديل معين في كل وحدة زمنية، للحفاظ على إجمالي مخزون رأس المال؛ لذا يجب «استثمار» جزء من الناتج الإجمالي الحالي كل عام؛ من أجل الحفاظ على مخزون رأس المال الثابت»[2].

ثم نشد الانتباه إلى نص كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلقد جاء في الموطأ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «اتَّجِرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ»[3].

(1) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم: 1641، 120/2؛ سنن ابن ماجه، كتاب أبواب التجارات، باب بيع المزايدة، حديث رقم: 2198، 316/3.

(2) A Study in the Theory of Investment, Haavelmo T, The University of Chicago Press: Chicago, 1960, P03.

(3) موطأ مالك، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها، رقم: 12، 251/1.

ومن التعريف المذكور وكلام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ يتضح أن أفضل سبيل لاستدامة الوقف وأصوله (النقدية والمالية) هو دمج مفهوم الاستثمار في فلسفة بنائه وإدارته، وهو الأمر الذي ندرجه كجزء مهم من مفهوم «المقاولة الوقفية» المقترح.

3 – المبادرة: وهي القدرة على اقتناص الفرص وتجنب التهديدات، والمبادرة مبنية على روح المخاطرة المعقولة والمحسوبة علميًّا.

4 – توسيع نشاط الوقف: والفكرة أن ينشط الوقف في جميع محاور التنمية المستدامة، ونقصد كلًّا من: المحور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ بالإضافة إلى المحور السياسي والثقافي (تم فصل المحور الثقافي عن الاجتماعي بقصدٍ من الباحث).

5 – الربح (الثمر أو ريع الوقف): وهو محور أساسي في المقاولة الوقفية، فإذا كان جوهر الوقف هو تسبيل الثمرة لوجه الله؛ فلا بد أن نفكر أولًا في استدامة الثمرة ثم تسبيلها، والفكرة أن يكون نشاط الوقف مربحًا، وتوزع الأرباح (الثمرة) في سبل الخيرات؛ وانظر الفكرة في الحديث الآتي:

عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ»[1].

وما نستنتجه من هذا الحديث (وبما يخدم فكرة البحث): أنه يجب أن نتعامل مع أموال الوقف من منطلق تنميتها وتزكيتها؛ لتكثر ثمرتها وتصيب أكبر عدد من الناس (أي: توسيع وعاء صرف ثمرة الوقف).

والخلاصة أننا نرى أن فكرة «المقاولة الوقفية» تتماشى مع أهم مبادئ الوقف وهو التنمية والديمومة، فهي آلية حديثة لإدارة الوقف تضمن ذلك لا أكثر؛ على شرط أن تبقى رسالة الوقف وشكله العام: وقفًا إسلاميًّا (وفق الضوابط الشرعية).

ونقدم فيما يأتي أمثلة واقعية عن مقاولات وقفية رائدة عالميًّا:

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب حدثني محمد بن المثنى، جزء من الحديث رقم: 3642، 207/4.

الجدول رقم (1): مقاولات وقفية رائدة عالميًّا:

التسمية	قصة الوقف	صاحب الوقف	إدارة الوقف	القطاع الذي ينشط فيه	قيمة أصول الوقف	المنتج أو الخدمة الوقفية	طريق تمويل الوقف
أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي	نشأ الوقف من خلال قرار الشيخ سليمان تقسيم ثروته بين أبنائه، وتخصيص ثلثيها للعمل الخيري في حياته؛ وبدأ بأعمال فردية ثم توسعت بعد استشارة خبراء ورجال دين ثقات إلى مؤسسة ثم مؤسسات يجمعها في الأخير الاسم. وكانت رسالة وقفه: **تعظيم النفع وتنمية المجتمع وتحقيق الاستدامة والنماء.**	الشيخ سليمان بن عبد العزيز الراجحي (رحمه الله).	شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي القابضة.	قطاعات متعددة.	21.46 مليار ريال سعودي سنة 2013م.	• الاستثمار الغذائي والزراعي. • الاستثمار التعليمي والتقني. • الاستثمار المالي والعقاري. • الاستثمار الصناعي.	• هبات الواقف. • مداخيل المشاريع الزراعية والصناعية.
مؤسسة بيل وميلندا غايدس	يعتبر هذا الوقف أضخم وقف مالي خاص عرفه التاريخ البشري؛ أُسس سنة 2000م، من طرف صاحب شركة ميكروسوفت بيل غايدس (وزوجته) الشهير كأغنى رجل في العالم المعاصر؛ حيث تنازل عن معظم ثروته. وكانت رسالة الوقف: تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر المدقع.	بيل وميلندا غايدس.	أمانة المؤسسة (Bill & Melinda Gates Foundation (Trust	الصحة ومحاربة الفقر.	51.9 مليار دولار سنة 2018م.	• محاربة الأمراض والأوبئة عالميًّا (السيدا، الملاريا...). • الرعاية الصحية خاصة للأطفال حديثي الولادة عالميًّا.	• هبة الواقف. • تبرعات كبار المانحين.

هارفارد	هي أقدم جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أسست سنة ١٦٣٦م، كانت الجامعة تُدعى الكُلّيّة الجديدة قبل أن يتم تغيير اسمها إلى جامعة هارفارد؛ تكريمًا لرجل الدِّين القس البروتستانتي جون هارفارد، الذي تبرَّع بنصف ثروته لبنائها، إضافة إلى ٤٠٠ كتاب من مكتبته الخاصَّة لتأسيس الجامعة.	جون هارفارد.	شركة إدارة هارفارد Inc.(HMC)	قطاع التعليم والبحث العلمي.	39.2 مليار دولار سنة 2018م.	• التعليم والبحث العلمي. • منشورات نظام مكتبة هارفارد. • بحوث تطبيقية وبراءات واختراعات في شتى الميادين.	• الهبات، والمساعدات. • محفظة مالية استثمارية.

وقف ويلكوم	أصل الوقف هو شركة (بوروز ويلكوم) متخصصة في صناعة الأدوية، وتحولت بعد ذلك إلى مؤسسة ويلكوم المحدودة لصاحبها ويلكوم، الذي أوصى قبل مماته بوقف كامل رأسمال المؤسسة بعد وفاته وتم تنفيذ وصيته سنة 1936م، على أن يكون الوقف تحت وصاية خمسة أمناء معينين، واختار لتشكيل المجلس التأسيسي للأمناء تحديدًا اختصاصيين قانونيين، ومحاسبًا، وطبيبين متخصصين. رسالة وقفه: **تقديم الأبحاث العلمية والطبية التي تحسن الرفاهية البشرية، وتأسيس التوسع البحثي في تاريخ الطب والمحافظة عليه.**	هنري ويلكوم.	• مجلس أمناء (الأوصياء). • مجلس إدارة مؤسسة ويلكوم.	صناعة الأدوية.	محفظة استثمارية، قدرت أصولها بـ: 25.9 مليار جنيه إسترليني سنة 2018م.	• الأدوية. • البحوث التطويرية في ميدان الصحة والدواء.	• محفظة متنوعة ومتوازنة المخاطرة. • صناديق رأس المال الاستثماري.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على العديد من المراجع[1].

(1) من بين المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذا الجدول ما يأتي:

- دور المؤسسات الوقفية في الخدمات الصحية: نماذج وتجارب عالمية، خالد بن إبراهيم القميزي، بدون تاريخ.
- مؤسسات وقفية رائدة، شركة آفاق الأوقاف المحدودة، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1439هـ.
- وقف ويلكوم، شركة أوقاف الراجحي، المملكة العربية السعودية: شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي القابضة، (2016م).
- https://www.asrhc.com/
- http://gulf.argaam.com/article/articledetail/379385
- https://www.gatesfoundation.org/
- https://www.harvard.edu/about-harvardhttps://wellcome.ac.uk/about-us

أ- المنهج: اختار الباحثان منهج مصفوفة التأثير المتبادل (أو المتقاطع)، والتي تعتبر أيضًا أداة استشرافية بامتياز؛ وذلك بهدف قياس أثر شكل الوقف التقليدي والمستحدث على متغيرات نمو الوقف في مرحلة أولى، ثم قياس أثر المتغيرين أنفسهما بتفاصيلهما على متغيرات التنمية المستدامة؛ ويعرف هذا المنهج كما يأتي:

1) منهج مصفوفة التأثير المتبادل: هو عبارة عن: مقاربة تحليلية لاحتمالات تأثير عنصر في عملية التنبُّؤ. الاحتمالات يمكن تعديلها في ضوء الأحكام المتعلقة بالتفاعلات المحتملة بين العناصر المتنبأ بها. ونحن نعرف بحكم التجربة أن معظم الأحداث والتطورات في بعض الأحيان تتعلق بأحداث وتطورات أخرى[1].

2) مصفوفة التأثير المتبادل: هي عبارة عن: أداة تقويم مستقبلية تستخدم في تحديد القوى الرئيسة لبيئة الشركة، وفي تقدير الآثار الجماعية. يتم تعيين كل قوة أو عامل على درجة (عادة ما بين 10- و 10+) في جدول (مصفوفة) على أساس قوتها وقوة تفاعلاتها. ومن هنا حسب درجة القوة يتم تمييز وفصل القوى «**المحركة**» من القوى «**المثبطة**»[2].

أما تفاصيل استعمال منهج مصفوفة التأثير المتبادل في هذا البحث، فسيتم شرحها عند بناء المصفوفة في الجزء الثاني من هذا البحث.

ب- صعوبات البحث: مر هذا البحث ببعض الصعوبات التي أثرت فيه نوعًا ما، وجعلت الباحثين يبحثان عن حلول خاصة، يمكن اختصارها في النقطتين الآتيتين:

1) نقص البيانات الكمية عن قطاع الوقف في الجزائر، كما أن ما يتوفر منها قديم ولا يخدم إشكالية البحث، مما دفع الباحثين للبحث عن بناء بيانات خاصة من خلال أداة (دالفي).

2) عزوف الخبراء في أداة (دالفي) عن المشاركة في الاستبانة؛ مع اعتراف الباحثين بأن الاستبانة كانت طويلة، ويرجع سبب ذلك إلى محاولة الباحثين تطبيق منهج تحليل الأثر المتقاطع على أصوله.

(1) Cross-Impact Method, Gordon T. J, United Nations University's : Millennium Project Feasibility Study – Phase II, 1994, P04

(2) http://www.businessdictionary.com/definition/cross-impact-matrix.html

المبحث الأول

عرضُ حالةٍ عن الوقف في الجزائر من العهد العثماني إلى غاية اليوم

نعرض في هذا المبحث تطور حالة الوقف في الجزائر منذ الفترة العثمانية إلى يومنا هذا (1514-2021م)[1]، والهدف هو تقويم الوقف في الجزائر، وهل يقف عند إمكانات الجزائر وعند مستوى تطلعات مجتمعها؟ ونهدف كذلك في هذا المبحث إلى إبراز حاجة الجزائر إلى شكل جديد للوقف يرقى به إلى مستوى تطلعاتها.

والجزائر هنا هي مثال فقط، فنحن نعتقد أنه يمكن تطبيق حالة الوقف في الجزائر على معظم البلدان العربية والمسلمة.

المطلب الأول: الوقف في الجزائر من الفترة العثمانية إلى غاية الاستقلال(1514-1962م)

أولًا: الوقف في الجزائر في الفترة العثمانية (1514 - 1830م):

كان الوقف في الجزائر يتخذ شكلين (الذري والخيري)؛ وكانت الأوقاف عبارة عن ثلاث مجموعات (أنواع إن صح التعبير)، منها ما هو موروث من الفترة التي كانت قبل الحكم العثماني، وهي:

أ- أوقاف الحرمين الشريفين.

ب- أوقاف مؤسسة بيت المال.

ج- أوقاف الثكنات والمرافق العامة.

ثانيًا: أهمُّ ما ميَّز المرحلة:

وتميزت الأوقاف في هذه الفترة من الناحية المؤسسية والإدارية بما يأتي:

أ- أوقاف خدمية في معظمها، مثل: منازل وغرف، دكاكين، مخازن، مخابز، مقاهٍ، حمامات، فنادق، بساتين وضِياع، أراضٍ... دور رعاية (للفقراء واليتامى)... ثم ثكنات عسكرية (وكذلك حصون وبروج).

(1) انظر: إدارة الأملاك الوقفية بالجزائر وسبل استثمارها، إبراهيم بن داود وأحمد طعيبة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2، 2016م، ص 1- 23؛ إدارة أموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، عبد الرزاق بوضياف، رسالة (دكتوراه)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005م؛ الهيئات الإدارية لتسيير الوقف في التشريع الجزائري، محمد باوني، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 1، 2018م، ص45- 59.

ب- الناظر هو المكلف بالتسيير، وفي الغالب يكون الواقف نفسه.

ج- صلاحيات محدودة للناظر في التصرف في الوقف.

د- خضوع إدارة الوقف لشروط الواقف.

هـ- النظارة؛ وهي عبارة عن إدارة مكونة من القضاة وجماعة الشيوخ النظار الذين يزكون بقرار من أعضاء الديوان ويعينون من طرف (الداي)، بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين (الخوجة والشاوش).

و- نظام رقابة، بحيث يكون الناظر ملزمًا بتقديم تقارير سداسية أو سنوية.

ز- هيئة رقابة هرمية مكونة من وكيل بيت المال وشيخ البلد وتحت إشراف مجلس علمي.

ملاحظة مهمة: اندثرت بعض الدلائل على وجود أساليب إدارية متقدمة، سواء من طرف الدولة أم الأفراد في الفترة العثمانية؛ بسبب الفترة الاستعمارية التي تلتها (محو الاستعمار لمعظم تلك الدلائل)، وعلى الرغم من ذلك توجد آثار تؤكد أن إدارة الأوقاف في الفترة العثمانية كانت تتصف بالكفاءة والتطور، بالنسبة إلى مستوى تطور إدارة الوقف في باقي الدول في الفترة نفسها من التاريخ، بدليل ازدهار الوقف كمًّا ونوعًا في الدولة العثمانية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في تلك الحقبة من التاريخ.

ثالثًا: الوقف في فترة الاستعمار (1830- 1962م):

استولى الاستعمار الفرنسي على الإدارة العثمانية ومعها إدارة الأوقاف، وطبق قوانين الإدارة الفرنسية ومبادئها عليها، خاصة ما تمخض عن مراسيم (دي برمون) في 8 سبتمبر 1830م[1].

رابعًا: أهمُّ ما ميَّز المرحلة:

أ- تغيير رسالة الوقف ومبادئه (من مبادئ إسلامية إلى أداة ريعية في خدمة المستعمر).

ب- جميع الأوقاف كانت مسخرة لخدمة المستعمر، حتى وإن سمح بإدارتها من قِبل الأفراد الذين كانوا مكلفين بها.

(1) انظر لمزيد من التفاصيل: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي، 2021م.

ج- بداية تفتيت الوقف، ثم بعد ذلك تآكُل الأوقاف كمًّا ونوعًا.

د- لم تكن هناك أي بوادر أو مظاهر لوجود إدارة وقفية تهتم بالوقف أو رعايته أو تثميره.

المطلب الثاني: الوقف في فترة ما بعد الاستقلال (1962-2021م)

أولًا: التشريعات والقوانين التنظيمية للوقف:

بدأت فترة الاستقلال بفوضى في إدارة الوقف، وعلى الرغم من صدور بعض القوانين المتعلقة بالوقف (مرسوم 283/ 64 الصادر في 17/ 9/ 1964م المتضمن نظام الأملاك الحبسية العامة؛ الأمر رقم 71/ 73 الصادر في 8/ 11/ 1971م المتضمن قانون الثورة الزراعية) لكنها لم تكن جادة في تنظيمه وتنظيم إدارته؛ واستمر الوضع على ما هو عليه حتى صدور المرسوم التنفيذي رقم (2000/ 146) المؤرخ في 28/ 6/ 2000م الذي حدد السلطات المركزية المكلفة بإدارة الوقف؛ ثم تلاه القانون رقم 91/ 10 المؤرخ في 27/ 4/ 1991م الذي جاء لوضع الإطار العام لتنظيم الأوقاف وتسييرها وحمايتها؛ ثم تلاه بعد ذلك القانون رقم 1/ 7 المؤرخ في 22/ 5/ 2001م، وهدف إلى خلق آليات جديدة لإدارة الوقف، وإعطائه نظرة اقتصادية مبنية على فكرة استثمار الوقف وتنميته.

ثانيًا: الهيئات العامة لإدارة الوقف في الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال (1962-2021م):

منذ صدور المرسوم التنفيذي 2000/ 146 المؤرخ في 28/ 6/ 2000م؛ تم استحداث عدد من الهيئات المركزية التي كُلِّفت بإدارة الوقف على مستوى كلِّي، وهي:

أ- المفتشية العامة: وهي المشرف العام على الوقف تحت سلطة الوزير.

ب- مديرية الأوقاف والحج: مهمتها الرئيسة البحث عن الأوقاف واستثمارها، كما أنها تقوم بمهام أمانة لجنة الأوقاف والأملاك الوقفية.

ج- المديرية الفرعية لاستثمار الأملاك الوقفية: وهي مكلفة بإصلاح الأوقاف وترميمها، والإشراف على الصفقات والمناقصات المتعلقة بالوقف.

د- لجنة الأوقاف: وهي المكلفة بإدارة الوقف على المستوى الوطني.

هـ- مديرية الشؤون الدينية والأوقاف: وهي مكلفة بإدارة الوقف على المستوى المحلي.

ثالثًا: حوصلة الأملاك الوقفية في الجزائر حتى عام 2021م:

الجدول رقم (1): آخر إحصائيات رسمية ناتجة عن جرْدٍ لمجمل الأملاك الوقفية حتى سنة 2014م:

شكل ملك الوقف	بإيجار	سكنات وظيفية	شاغرة	المجموع
المجموع	4308	4020	1639	9967

المصدر: (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حوصلة عامة للأملاك الوقفية إلى غاية سنة 2014، 2021م).

ما يظهره الجدول السابق [الجدول رقم (1)] هو: المستوى المتدني جدًّا الذي تعرفه الأملاك الوقفية في الجزائر (من ناحية الكم والنوع)؛ فالجزائر بلدٌ يتصف بالموارد المادية والبشرية وعلى الرغم من ذلك لا تتعدى فيه الأملاك الوقفية العشرة آلاف ملك، وربما زادت أو نقصت في السنوات السبع الأخيرة، ومن هنا لا نعتقد أن مستوى التغير كبير، ويدل على ذلك غياب الإحصائيات الرسمية.

رابعًا: أهمُّ ما ميَّز المرحلة:

أ- إلحاق الوقف بالقطاع العام.

ب- مركزية إدارة الوقف، من خلال استحداث هيئات إدارية مركزية وشبه مركزية (مديريات محلية).

ج- صلاحيات محدودة وإدارية بحتة للناظر أو وكيل الأوقاف، تم تحديدها في:

1) المادة 33 من قانون الأوقاف 91/ 10، التي تنص على أنه: «يتولى إدارة الأملاك الوقفية ناظر الوقف...»، وهو المسير المباشر للعين الوقفية.

2) المادة 45 من القانون رقم 91- 10، التي تكلف الناظر بالسهر على العين الموقوفة.

3) المادتان (13 و14) من المرسوم 98- 381، اللتان حددتا العلاقة بين وكيل الوقف وناظر الوقف.

4) القرار الوزاري المشترك بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة المالية رقم 2/ 3/ 1999م، والمتضمن إنشاء صندوق مركزي للأوقاف، لا سيما في المادتين (6، 7)، وإمساك إدارة الحسابات المحلية من قِبل ناظر الوقف تحت رقابة وكيل الوقف.

وقد خلصنا في هذا المبحث إلى ما يأتي:

أن أفضل مرحلة عاشها الوقف في الجزائر كانت الفترة العثمانية، حيث عرف الوقف ازدهارًا لا مثيل له، سواء من حيث أشكال الوقف (النوع) أم عدد الأملاك الوقفية (الكَمّ)، وحتى في انعدام وجود دلائل على طبيعة إدارته آنذاك، إلا أن الموروث الوقفي يدل على حسن الإدارة في تلك الفترة.

ثم جاء الاستعمار الذي فتت الوقف وألحقه بممتلكاته وصاغ القوانين وطبقها لمحوه من الجزائر؛ ليخلق هوة كبيرة في مسار نمو الوقف وتنميته في الجزائر.

للأسف حتى بعد الاستقلال وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للدولة الجزائرية والتي لا تزال تبذلها حتى اليوم (سنة 2021م)، بهدف ملء الهوة التي تركها الاستعمار في مسار نمو الوقف وتنميته، فإنها لم توفق بعد في إرجاع مجْد الوقف الجزائري الذي وصل ريعه إلى بلاد الحرمين (عن طريق: أوقاف الحرمين الشريفين) في الفترة العثمانية (ما قبل الاستعمار)، فالإحصائيات أثبتت أنّ ما يوجد من وقفٍ في الجزائر لا يرقى لمستوى الموارد المادية والبشرية لها.

ويعتقد الباحثان أن علة ذلك هي «شكل الوقف» في هذه الفترة (1962-2021م)؛ فحينما أُلحق الوقف بالقطاع العام نفرَ الناس منه وقُتلت روح المبادرة الوقفية لدى الفرد والمجتمع الجزائري، إضافة إلى أسباب أخرى[1].

في الوقت نفسه يعتقد الباحثان أنه لإرجاع الوقف الجزائري إلى مجده وأحسن من ذلك وخاصة الفترة العثمانية؛ يجب ابتكار شكل جديد للوقف وتنميته بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث، وهو ما سنقترحه في المبحث التالي.

ملاحظة أخيرة نذكرها في نهاية هذا المبحث وهي: أن ما يعانيه الوقف في الجزائر يعانيه الوقف أيضًا في الكثير من البلدان العربية والمسلمة؛ لذا ما سنقترحه كنموذج

(1) انظر لمزيد من التفاصيل: الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار، فارس مسدور، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 12، العدد 3، 2008م، ص175- 214؛ إدارة الأملاك الوقفية بالجزائر وسبل استثمارها، إبراهيم بن داود وأحمد طعيبة.

(أي: المقاولة الوقفية) هو نموذج عام، يمكن تطبيقه في جميع الدول العربية والمسلمة وغير المسلمة أيضًا، وليس حكرًا على الجزائر، أي: هو نموذج يضع حلولًا لمشاكل الوقف المعاصرة إجمالًا بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

المبحث الثاني

الرؤية الاستشرافية للوقف «المقاولة الوقفية»

بعد عرض حالة الوقف في الجزائر التي خلصنا فيها إلى أنها لا ترقى إلى مستوى الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، نحاول في هذا المبحث تقديم طرح معياري استشرافي لما يجب أن تكون عليه حالة الوقف في الجزائر بما يتوافق وإمكاناتها المادية والبشرية، مؤكدين أن المقترح عام ويصلح في معظم البلدان العربية والمسلمة وغير المسلمة التي تتوافق حالة الوقف فيها مع حالة الجزائر، أو حتى الدول التي لها رغبة في تطوير وقفها كمًّا ونوعًا.

وفي هذا المبحث سنقوم ببناء رؤية استشرافية على مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: سنحاول فيها قياس أثر أشكال الوقف على متغيرات نموه وعلى متغيرات التنمية المستدامة، وذلك باستخدام المنهج (الأداة) الذي تم اختياره من قِبل الباحثين (مصفوفة التأثير المتبادل)، وكانت النتيجة مصفوفة الأثر.

المرحلة الثانية: ونحاول فيها بالأداة نفسها –مع إجراء تغيير نمطي في بنائها– قياس الزمن اللازم لتغير الشكل المؤسسي للوقف من الشكل التقليدي إلى الشكل المستحدث؛ لنركز بعد ذلك على قياس الزمن اللازم، حتى يظهر أثر الشكل المستحدث للوقف على متغيرات نمو الوقف وكذلك متغيرات التنمية المستدامة، وهذا كله في مصفوفة ثانية (مصفوفة الزمن).

ملاحظة مهمة: تم ملء المصفوفتين اللتين سيأتي عرضهما في هذا الجزء من البحث ببيانات، وهذه البيانات تم إنتاجها من خلال أداة (دالفي) التي تعتمد في الأساس على استبانة توزع على الخبراء في موضوع البحث. وقد قمنا في هذا البحث بتصميم استبانة وزعناها على خبراء في ميدان الوقف والاقتصاد الإسلامي، وتعد هذه العملية المرحلة

الأولى في عملية بناء المصفوفتين اللتين سنفصلهما فيما سيأتي من هذا الجزء، والهدف من هذه المرحلة هو استبانة آراء الخبراء بأسئلة دقيقة تصب في صلب الإشكالية؛ ليتم بعد ذلك تحليلها باستخدام برنامج (SPSS25)، ثم نقوم بتجميع جميع المتوسطات المرجحة عن الإجابات المقدمة والتي تمثل الاتجاه العام لآراء الخبراء، وبهذه البيانات تتم تغذية المصفوفتين، وذلك كما يأتي:

المطلب الأول: وصف الاستبانة

نصف في هذا الجزء عملية جمع آراء الخبراء عن طريق «**الاستبانة**»، وذلك من خلال توضيح جميع الخطوات التي قمنا بها من بداية العملية إلى نهايتها وفق متطلبات أداة (دالفي).

أولًا: معلومات عن الاستبانة:

أ- العينة المستهدفة: 50 خبيرًا وُجِّهت لهم الدعوة لملء استمارة الاستبانة.

ب- عدد الأسئلة المطروحة: 115 سؤالًا.

ج- تمت الاستعانة بموقع متخصص في تصميم الاستبانة وتوزيعها، وهو:

https: / /www.quicksurveys.com

وكانت نتائج عملية الاستبانة كما يأتي:

1) الزمان: أُطلقت عملية الاستبانة في تاريخ (24/ 1/ 2019م)، ثم تم إغلاقها في تاريخ (5/ 2/ 2019م).

2) المكان: وُزعت أماكن وجود الخبراء في أثناء الإجابة عن الاستبانة على ثماني دول، وهي: البحرين، الجزائر، اليمن، المغرب، السعودية، تونس، ماليزيا، مصر.

3) عدد الخبراء المشاركين فعلًا: 27 خبيرًا ملأوا الاستمارة بشكل تام.

ثانيًا: معلومات عن الخبراء:

يكشف الجدولان التاليان عن طبيعة الأشخاص الذين شاركوا في الاستبانة، وهل كانوا فعلًا خبراء في مجال الوقف؟ وذلك كما يأتي:

الجدول رقم (2): أعلى درجة علمية محصلة:

	الوزن	التكرار	النسبة (%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
ليسانس	1	1	3.70	3.30	0.82	تأهيل جامعي/ ما بعد (الدكتوراه)
(ماستر/ ماجستير)	2	3	11.11			
(دكتوراه)	3	10	37.03			
تأهيل جامعي/ ما بعد (الدكتوراه)	4	13	48.14			
المجموع	/	56	100			

المصدر: البيانات مجمعة من الاستبانة.

بعد القراءة الإحصائية* للجدول رقم **(2)**، يتضح لنا أن الاتجاه العام** للذين شاركوا في ملء الاستبانة هم من رتبة «**البروفيسور**»، أي: إنّ مؤهلهم العلمي (تأهيل جامعي/ ما بعد الدكتوراه).

الجدول رقم (3): عدد سنوات الخبرة في مجال الوقف:

	الوزن	التكرار	النسبة (٪)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
أقل من 3 سنوات	1	9	33.33	2.52	1.28	7- 10 سنوات
3–6 سنوات	2	4	14.81			
7–10 سنوات	3	5	18.51			
أكثر من 10 سنوات	4	9	33.33			
المجموع	/	56	100			

المصدر: البيانات مجمعة من الاستبانة.

* التحليل الإحصائي للاستبانة تم باستخدام برمجية (SPSS.25)؛ حيث تم حساب كل من: التكرار، الانحراف المعياري، والمتوسط المرجح.

** يحدد الاتجاه العام بناءً على قيمة المتوسط المرجح.

بعد القراءة الإحصائية للجدول رقم **(3)**، يتضح لنا أن الاتجاه العام للذين شاركوا في ملء الاستبانة يملكون خبرة في مجال الوقف، وتتراوح هذه الخبرة ما بين سبع وعشر سنوات (7-10 سنوات). من خلال قراءة الجدولين ذوَي الرقمين **(1 و2)** نلاحظ أن أغلب الذين شاركوا في ملء الاستبانة هم من رتبة «**بروفيسور**»، ولهم خبرة في مجال الوقف تتراوح ما بين سبع وعشر سنوات، ومن ثَم يمكن الحكم عليهم بأنهم **خبراء في مجال الوقف**.

ثالثًا: تحليل اتساق الاستبانة:

تم تحليل اتساق الاستبانة ببرنامج (SPSS25)؛ لاستكشاف ما إذا كان قابلًا للتحليل أم لا؟ وذلك من خلال حساب معامل الاتساق (**ألفا كرونباخ**) الشهير، وكانت المخرجات كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): تحليل اتساق الاستبانة (Reliability) من خلال معامل(ألفا كرونباخ):

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	
Cases	Valid	27	
	Excluded[a]	0	
	Total	27	

a. Listwise deletion based on all variables procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of
.987	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.25).

من خلال قراءة الجدول رقم **(4)** نلاحظ أن معامل (**ألفا كرونباخ**) قُدِّر بحوالي **0.98**، وهو أكبر من **0.7**، ومنه يتبين أن الاستبانة تكون متسقة وقابلة للتحليل.

المطلب الثاني: قياس أثر أشكال الوقف على متغيرات نموه وعلى متغيرات التنمية المستدامة

بهدف قياس أثر أشكال الوقف على متغيرات نموه وعلى متغيرات التنمية المستدامة؛ قمنا ببناء مصفوفة تأثير متبادل لقطاع الوقف، وذلك كما يأتي:

أولًا: بناء مصفوفة الأثر: تم بناء مصفوفة الأثر (المصفوفة رقم: **1**) من خلال تجميع أشكال الوقف التقليدية (وهي الأشكال المعروضة في الجزء الأول من هذا البحث)، ثم قمنا باستحداث أشكال جديدة، ثم افترضنا أن كل أشكال الوقف (التقليدية والمستحدثة) تؤثر على متغيرات نمو الوقف ومتغيرات التنمية المستدامة التي حددناها بدقة، وتأتي تفاصيل العملية على النحو الآتي:

أ- المتغيرات (V):

1) أشكال الوقف القديمة: تم تجميع الأشكال التي عرضناها في الجزء الأول من البحث في خمسة أصناف، وهي مجمل الأشكال التي عرفتها الجزائر تقريبًا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك كما يأتي:

(**V**1) مساجد، ومدارس قرآنية، ومكتبات وقفية.

(**V**2) مساكن، ومحلات تجارية ومهنية.

(**V**3) أراضٍ وعقارات وقفية مختلفة.

(**V**4) مصحات، ودور رعاية صحية.

(**V**5) مرشات، وحمامات.

2) أشكال الوقف المستحدثة: استحدثنا مجموعة جديدة من أشكال الوقف تم تجميعها في أصناف خمسة؛ من خلال دمج مفهوم الوقف (من خلال الأشكال القديمة للوقف) والمقاولة وكذلك أهم القطاعات الاقتصادية، وذلك كما يأتي:

(**V**6) مقاولات علمية وثقافية ودينية (مساجد، مدارس تعليم دينية وعلمية، جامعات، مراكز بحث وتطوير...).

(**V**7) مقاولات فلاحية (الإنتاج الفلاحي: إنتاج الخضر والفواكه، إنتاج اللحوم...).

(**V**8) مقاولات صناعية (مصانع إنتاجية بمختلف أنواعها).

(V9) مقاولات خدماتية (النقل، الصحة، التعليم، السياحة...).

(V10) مقاولات مالية (صناديق استثمار، مؤسسات إقراض، مؤسسات مضاربة...).

ب- الفرضيات (H): حتى نتمكن من مقارنة شدة التأثير بين أشكال الوقف القديمة وتلك المستحدثة؛ تم بناء الفرضيات من خلال استهداف قياس أثر الوقف بأشكاله القديمة والمستحدثة على متغيرات (محاور) نمو الوقف كهدف وسيط، ثم استهداف متغيرات (محاور) التنمية المستدامة كهدف نهائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

1) الفرضيات المتعلقة بنمو الوقف:

(H1) زيادة عدد الأوقاف (بمختلف الأشكال).

(H2) زيادة مداخيل الأوقاف (النقدية والعينية).

(H3) زيادة حجم الاستثمار في الوقف (كمًّا ونوعًا).

(H4) زيادة وعاء مصاريف الوقف (الموقوف عليهم: لمس فئات أكثر من المستفيدين من الوقف).

(H5) تحسين الأداء الوظيفي للوقف (أن يقوم الوقف بدوره الديني بالدرجة الأولى، ثم الخيري، الاجتماعي والاقتصادي، ...).

2) الفرضيات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

(H6) تحسن أداء المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو، القضاء على البطالة، التوزيع العادل للثروة...).

(H7) تحسن أداء المتغيرات البيئية (القضاء على التلوث، الحفاظ على الموارد الطبيعية...).

(H8) تحسن أداء المتغيرات الاجتماعية (القضاء على الجريمة، الأمر بالمعروف، النهي عن المنكر...).

(H9) تحسن أداء المتغيرات السياسية (الشفافية، الحكم الراشد...).

(H10) تحسن أداء المتغيرات الثقافية (نشر قيم الدين الإسلامي بالدرجة الأولى، سلامة الفكر، توعية المجتمع...).

والرسم البياني الآتي يوضح لنا آلية بناء نموذج الوقف المقترح:

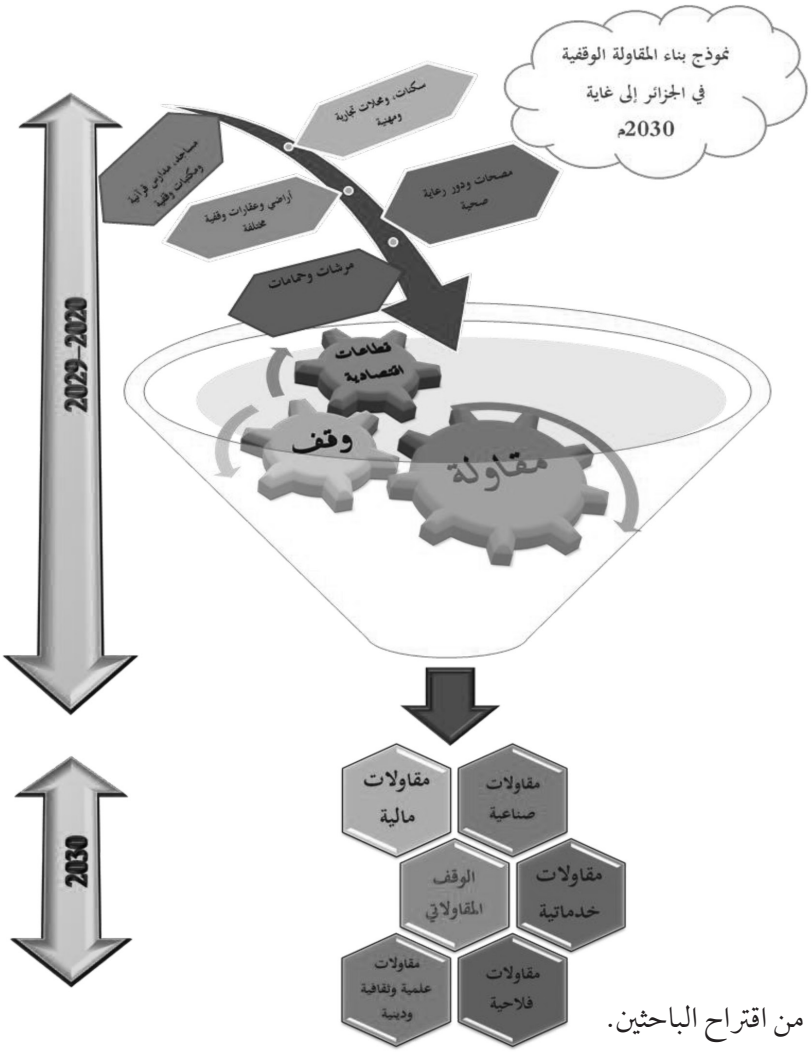

المصدر: من اقتراح الباحثين.

ملاحظة مهمة: تم ملء مصفوفة الأثر (المصفوفة رقم: 1) بالمتوسطات المرجحة المجمعة من الاستبانة التي تمثل الاتجاه العام لآراء الخبراء، والتي كان الهدف منها قياس أثر أشكال الوقف التقليدية والمستحدثة على كل من: متغيرات نمو الوقف ومتغيرات التنمية المستدامة.

ثانيًا: مصفوفة رقم (1): مصفوفة الأثر:

		الأشكال القديمة للوقف					الأشكال المستحدثة للوقف						نسبة الزيادة في الأثر (%)	الأثر الكلي للمحور	متوسط الأثر لمحور	
		مستأجر، مزارع، تجارية ومحلات وقفية	مساكن، وفنادق تجارية ومكتبية	أراضي وعقارات وقفية متنوعة	مصحات ودور رعاية صحية	مزرعات وحدائق	مقاولات خاصة وقطاعية ودينية	مقاولات فلاحية	مقاولات صناعية	مقاولات خدماتية	مقاولات مالية	متوسط الأثر لمحور				
		V1	V2	V3	V4	V5	V6	V7	V8	V9	V10					
زيادة عدد الأوقاف	H1	3.19	3.15	3.00	3.19	2.74	3.26	2.89	3.07	3.22	3.19	**3.13**	**2.36**	**15.63**	**3.10**	**15.51**
زيادة مداخيل الأوقاف	H2	2.74	3.22	3.11	2.81	2.67	3.07	2.93	3.26	3.15	3.30	**3.14**	**7.97**	**15.71**	**3.14**	**15.71**
زيادة حجم الاستثمار في الوقف	H3	2.59	3.15	3.07	2.78	2.56	3.04	2.93	3.07	3.19	3.19	**3.08**	**8.98**	**15.42**	**3.08**	**15.42**
زيادة وعاء مصاريف الوقف	H4	2.74	3.04	2.85	2.89	2.56	3.04	3.00	3.11	3.07	3.11	**3.07**	**8.88**	**15.33**	**3.07**	**15.33**
تحسين الأداء الوظيفي للوقف	H5	3.19	3.07	2.81	3.15	2.59	3.26	3.00	3.07	3.11	3.00	**3.09**	**4.25**	**15.44**	**3.09**	**15.44**
متوسط الأثر على نمو متغيرات الوقف		**2.89**	**3.13**	**2.97**	**2.96**	**2.62**	**3.13**	**2.95**	**3.12**	**3.15**	**3.16**	**3.10**	**6.45**	**15.51**	**3.10**	**15.51**

إجمالي الأثر على نمو متغيرات الوقف		**14.45**	**15.63**	**14.84**	**14.82**	**13.12**	**14.57**	**72.86**	**15.67**	**14.75**	**15.58**	**15.74**	**15.79**	**15.51**	**77.53**	**6.40**
تحسن أداء المتغيرات الاقتصادية	H6	2.78	3.04	2.89	2.70	2.56	**2.79**	**13.97**	3.04	3.04	3.15	3.04	3.04	**3.06**	**15.31**	**9.59**
تحسن أداء المتغيرات البيئية	H7	2.48	2.44	2.59	2.63	2.52	**2.53**	**12.66**	2.96	2.74	2.48	2.67	2.56	**2.68**	**13.41**	**5.92**
تحسن أداء المتغيرات الاجتماعية	H8	2.78	2.89	2.59	2.74	2.52	**2.70**	**13.52**	3.07	2.67	2.93	2.96	2.78	**2.88**	**14.41**	**6.58**
تحسن أداء المتغيرات السياسية	H9	2.44	2.41	2.30	2.48	2.19	**2.36**	**11.82**	2.89	2.48	2.67	2.74	2.52	**2.66**	**13.3**	**12.52**
تحسن أداء المتغيرات الثقافية	H10	3.22	2.89	2.89	2.89	2.78	**2.93**	**14.67**	3.37	2.93	2.81	2.93	2.70	**2.95**	**14.74**	**0.48**
متوسط الأثر على التنمية المستدامة		**2.74**	**2.73**	**2.65**	**2.69**	**2.51**	**2.66**	**13.33**	**3.07**	**2.77**	**2.81**	**2.87**	**2.72**	**2.85**	**14.23**	**6.75**
إجمالي الأثر على التنمية المستدامة		**13.70**	**13.67**	**13.26**	**13.44**	**12.57**	**13.31**	**66.64**	**15.33**	**13.86**	**14.04**	**14.34**	**13.60**	**14.23**	**71.17**	**6.79**
	المتوسط	**2.81**	**2.93**	**2.81**	**2.83**	**2.57**	**2.79**	**13.95**	**3.10**	**2.86**	**2.96**	**3.01**	**2.94**	**2.97**	**14.87**	**6.59**
	المجموع	**8.15**	**9.30**	**8.11**	**8.26**	**5.67**	**7.90**	**39.49**	**1.00**	**8.59**	**9.63**	**0.07**	**9.37**	**9.73**	**48.66**	**6.57**

ثالثًا: قراءة المصفوفة رقم (1)، وتحليل الأثر المتقاطع:

أ- نتائج جزئية:

1) من خلال قراءة السطر الأول للمصفوفة (**H1**) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تزيد في عدد الأوقاف بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 2.36%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولة خدماتية (V9)**، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف ينتشر أكثر عندما يأخذ الشكل الخدماتي.

2) من خلال قراءة السطر الثاني للمصفوفة (**H2**) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تزيد في مداخيل الوقف بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 7.97%، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولة مالية (V10)**، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف يحقق مداخيل أكبر في شكله المالي.

3) من خلال قراءة السطر الثالث للمصفوفة (H3) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تزيد في حجم الاستثمار في الوقف بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 8.98%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولة خدمية** أو **مالية (V9,V10)**، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف يجذب الاستثمارات بشكل أكبر في شكله الخدماتي أو المالي.

4) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة (**H4**) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تزيد في حجم وعاء مصاريف الوقف بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 8.88%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولة صناعية أو مالية (V8,V10)**، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف يزيد في وعاء مصاريفه (الموقوف عليهم) بشكل أكبر في شكله الصناعي أو المالي.

5) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة (**H5**) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تحسن في الأداء الوظيفي للوقف بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 4.25%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولات علمية وثقافية ودينية (V6)**، وهذا يعطينا فكرة أن الوظيفة الأساسية للوقف هي علمية، وثقافية، ودينية، ويتحسن أداؤها عند تبني الفكر المقاولاتي.

6) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة (H6) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تحسن من أداء المتغيرات الاقتصادية بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 9.59%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولات صناعية** (V8)، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف في شكل مقاولة صناعية هو الأكثر تأثيرًا في النشاط الاقتصادي.

7) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة (H7) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تحسن من أداء المتغيرات البيئية بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 5.92%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولات علمية، وثقافية، ودينية** (V6)، وخالفت هذه النتيجة توقعات الباحثين؛ حيث كان من المتوقع أن الوقف في شكل **مقاولات فلاحية** (V7) هو الشكل الأكثر تأثيرًا في تحسين الأداء البيئي، لكن كان للخبراء رأي آخر، وعلى الرغم من ذلك بقيت فرضية الباحثين مقبولة بحيث جاء تأثير المقاولة الفلاحية هو الثاني من حيث القوة.

ومع هذا يعتقد الباحثان أن رأي الخبراء هو الأرجح؛ لأن التأثير البيئي هو فكرة أكثر منه واقع، أي: إن لم تكن فيه عقيدة وإيمان بحماية البيئة لن يكون فيه أثر إيجابي حتى ولو كان الوقف في شكل مقاولة فلاحية؛ فالفكر المقاولاتي إن لم يضبطه الفكر البيئي سيستنزف الموارد الطبيعية (الفلاحية)، ولن تكون فيه ديمومة (أو استدامة) لا للوقف ولا للبيئة.

8) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة (H8) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تحسن من أداء المتغيرات الاجتماعية بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 6.58%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولات علمية، وثقافية، ودينية** (V6) ، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف في شكل **مقاولات علمية، وثقافية، ودينية** (V6) هو الأكثر تأثيرًا في النشاط الاجتماعي.

9) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة (H9) يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تحسن من أداء المتغيرات السياسية بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 12.52%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولات**

علمية، وثقافية، ودينية(V6) ، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف في شكل **مقاولات علمية، ثقافية، ودينية (V6)** هو الأكثر تأثيرًا في النشاط السياسي.

10) من خلال قراءة السطر الرابع للمصفوفة **(H10)** يتضح أن الأشكال المستحدثة للوقف تحسن من أداء المتغيرات السياسية بنسبة إجمالية تقدر بحوالي 0.48%، مقارنةً بالأشكال التقليدية للوقف، والشكل الأكثر تأثيرًا هو الوقف في شكل **مقاولات علمية، ثقافية، ودينية (V6)** ، وهذا يعطينا فكرة أن الوقف في شكل **مقاولات علمية، وثقافية، ودينية (V6)** هو الأكثر تأثيرًا في النشاط الثقافي.

ب- نتائج فرعية:

1) الأشكال المستحدثة للوقف تحسن بشكل كبير في المتغيرات السياسية **(H9)**، فالاقتصادية **(H6)**، فالاجتماعية **(H8)**، ثم البيئية **(H7)**، وأخيرًا الثقافية **(H10)**.

2) الأشكال المستحدثة للوقف تحسن بشكل عام الأداء الوظيفي للوقف **(H5)**.

3) الأشكال المستحدثة للوقف تزيد بشكل أكبر في حجم الاستثمار في الوقف **(H3)**، ثم تزيد في وعاء مصاريف الوقف **(H4)**، ثم تزيد في مداخيل الأوقاف **(H2)**، وأخيرًا عدد الأوقاف **(H1)**.

4) متوسط وإجمالي أثر شكل الوقف كمقاولات مالية **(V10)** على نمو متغيرات الوقف هما الأكبران بين جميع أشكال الوقف المذكورة، ثم يأتي شكل الوقف كمقاولات فلاحية **(V7)**، ثم كمقاولات خدماتية **(V9)**، ثم كمقاولات علمية وثقافية ودينية **(V6)**، وأخيرًا كمقاولات صناعية **(V8)**.

5) متوسط وإجمالي أثر شكل الوقف كمقاولات علمية وثقافية ودينية **(V6)** على متغيرات التنمية المستدامة هما الأكبران بين جميع أشكال الوقف المذكورة، ثم يأتي شكل الوقف كمقاولات خدماتية **(V9)**، ثم كمقاولات صناعية **(V8)**، ثم كمقاولات فلاحية **(V7)**، وأخيرًا كمقاولات مالية **(V10)**.

6) متوسط وإجمالي الأثر لأشكال الوقف المستحدثة في متغيرات نمو الوقف أكبر بحوالي (6.45، 6.40%) من الأثر الممكن تحقيقه عند الاحتفاظ بأشكال الوقف القديمة.

7) متوسط وإجمالي أثر أشكال الوقف المستحدثة في متغيرات التنمية المستدامة أكبر بحوالي (6.75، 6.79%) من الأثر الممكن تحقيقه عند الاحتفاظ بأشكال الوقف القديمة.

8) متوسط وإجمالي الزيادة في الأثر لأشكال الوقف المستحدثة في متغيرات التنمية المستدامة (6.75، 6.79%) أكبر من متوسط وإجمالي تأثيرها في متغيرات نمو الوقف (6.45، 6.40%).

ج- نتيجة كلية: الأشكال المستحدثة للوقف تزيد من الأثر المتوسط والكلي على جميع مواطن التأثير المرتبطة بالوقف (متغيرات الوقف، ومتغيرات التنمية المستدامة)، بنسبة قدرت بـ: 6.58%، مقارنة بالأشكال القديمة للوقف، وهذا يعني وجوب تبني فكرة تغيير شكل الوقف وصبغه بصبغة المقاولة.

المطلب الثالث: قياس زمن التأثير

بالطريقة نفسها التي تم بها بناء مصفوفة الأثر وتعبئتها تم بناء مصفوفة الزمن (المصفوفة رقم: 2) وتعبئتها، وهذه الأخيرة كان الهدف منها قياس الزمن اللازم لتغيير شكل الوقف من التقليدي إلى المستحدث، ثم قياس زمن ظهور أول تأثير لأشكال الوقف المستحدثة على كلٍّ من: متغيرات نمو الوقف ومتغيرات التنمية المستدامة.

أولًا: مصفوفة رقم (2): مصفوفة الزمن:

	المتوسط المرجح	الزمن اللازم لكل شكل	الاتجاه العام	متوسط المحور	اتجاه المحور	الزمن اللازم لكل محور
H1 – ما الزمن اللازم لتحول الوقف من الشكل التقليدي إلى الشكل المستحدث؟						
مقاولات علمية، وثقافية، ودينية	2.48	4-6 سنوات	2	2.42	2	4-6 سنوات
مقاولات فلاحية	2.30	4-6 سنوات	2			
مقاولات صناعية	2.85	7-9 سنوات	3			
مقاولات خدماتية	1.96	4-6 سنوات	2			
مقاولات مالية	2.52	4-6 سنوات	2			

H2 – ما الزمن اللازم لظهور أول مظاهر أثر شكل الوقف في العمود على متغيرات نمو الوقف؟						
مقاولات علمية، وثقافية، ودينية	2.26	4–6 سنوات	2	2.28	2	4–6 سنوات
مقاولات فلاحية	2.11	4–6 سنوات	2			
مقاولات صناعية	2.44	4–6 سنوات	2			
مقاولات خدماتية	2.07	4–6 سنوات	2			
مقاولات مالية	2.52	4–6 سنوات	2			
H3 – ما الزمن اللازم لظهور أول مظاهر أثر شكل الوقف في العمود على متغيرات التنمية المستدامة؟						
مقاولات علمية، وثقافية، ودينية	2.70	7–9 سنوات	3	2.73	3	7–9 سنوات
مقاولات فلاحية	2.59	4–6 سنوات	2			
مقاولات صناعية	2.89	7–9 سنوات	3			
مقاولات خدماتية	2.52	4–6 سنوات	2			
مقاولات مالية	2.96	7–9 سنوات	3			

ثانيًا: تحليل المصفوفة رقم (2):

أ- من خلال قراءة الجزء الأول لمصفوفة الزمن (**H1**) يتضح أنه حتى يتم تغيير شكل الوقف في المجتمع، من الأشكال القديمة إلى الأشكال الحديثة، تلزمنا مدة تتراوح ما بين الأربع والست سنوات، وهذا بصفة عامة؛ أما بصفة خاصة فتغيير شكله إلى **مقاولة صناعية** يستلزم وقتًا أكثر بقليل، حدده الخبراء بمدة زمنية تتراوح بين سبع وتسع سنوات.

ب- من خلال قراءة الجزء الثاني لمصفوفة الزمن (**H2**) يتضح أنه حتى نلمس أول

مظاهر تأثير الأشكال الحديثة على متغيرات نمو الوقف في حد ذاته؛ تلزمنا –حسب آراء الخبراء– مدة تتراوح ما بين الأربع والست سنوات.

ج– من خلال قراءة الجزء الثالث لمصفوفة الزمن (H3) يتضح أنه حتى نلمس أول مظاهر تأثير الأشكال الحديثة على متغيرات التنمية المستدامة؛ فإنه تلزمنا –حسب آراء الخبراء– مدة تتراوح ما بين السبع والتسع سنوات بصفة عامة؛ وأما بالنسبة لشكلي المقاولة الفلاحية والخدماتية بصفة خاصة فإنه تلزمنا مدة أقل، فالأمر يحتاج لمدة تتراوح ما بين الأربع والست سنوات.

ثالثًا: الرؤية المستقبلية لقطاع الوقف في الجزائر عام 2030م:

وهنا نضع تصورًا عامًّا لآلية مساهمة المقاولة الوقفية في تنمية الوقف، وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة في الجزائر سنة 2030م؛ وذلك في ثلاث مراحل أساسية كما يأتي:

أ– المرحلة الأولى (مرحلة التحويل):

وهي مرحلة تمتد من سنة 2020م حتى الفترة الزمنية (2024–2026م)؛ فكما تم الوصول إليه في مصفوفة الزمن (المصفوفة رقم: 2)، فهذه المرحلة تحتاج إلى مدة زمنية تمتد من أربع إلى ست سنوات، ويمكن اعتماد ترتيب أحداث التغيير الآتي:

1) الخطوة الأولى: السعي لتغيير شكل الوقف ليصبح مقاولات مالية (V10)، فأثرها هو الأكبر على نمو متغيرات الوقف، كما أبرزته النتائج الفرعية لتحليل مصفوفة الأثر (المصفوفة رقم: 1).

2) الخطوة الثانية: استحداث مقاولات علمية وثقافية ودينية (V6)، لزيادة الأثر على متغيرات التنمية المستدامة؛ حسب تحليل نتائج المصفوفة رقم (1) أيضًا.

3) مواصلة عملية التغيير ليتم استحداث باقي أنواع المقاولات الوقفية بعد ذلك.

ملاحظة: تم تفضيل البداية بالتغيير الذي يمس متغيرات نمو الوقف قبل متغيرات التنمية المستدامة، لأن:

4) ذلك هو الأصل، فلا يمكن أن نزيد الأثر في متغيرات التنمية المستدامة من دون بناء وقفي منسجم ومستدام يطرح أثرًا مقبولًا وقابلًا للقياس.

5) الأثر على متغيرات نمو الوقف يظهر أسرع (تلزمه فترة تمتد من 4 سنوات إلى 6 سنوات) من الأثر على متغيرات التنمية المستدامة (يلزمه مدى زمني يمتد من 7 سنوات إلى 9 سنوات)، وهذا هو الظاهر في مصفوفة الزمن (المصفوفة رقم: 2).

ب- المرحلة الثانية: مرحلة المفاضلة بين الأشكال:

تأتي هذه المرحلة مطلع الفترة الزمنية (2024- 2026م)، أي: عند بداية ظهور آثار أشكال الوقف المستحدثة على متغيرات التنمية المستدامة؛ حسب مصفوفة الزمن (المصفوفة رقم: 2)، وهي مرحلة يتم فيها قياس آثار أشكال الوقف المستحدثة على أرض الواقع، وقياس مساهمة كل شكل على متغيرات نمو الوقف وكذلك متغيرات التنمية المستدامة، وإنشاء سلم ترتيبي لتفضيلات الشكل.

ج- المرحلة الثالثة والأخيرة: مرحلة بناء النموذج:

وهي مرحلة تبدأ في الفترة الزمنية (2027- 2029م)؛ حسب مصفوفة الزمن (المصفوفة رقم: 2)، وفي هذه المرحلة الثالثة والأخيرة يتم استخدام نتائج التغيرات في بناء نموذج وضعي لقطاع وقف معياري مستدام، قادر على الزيادة في معدل نمو الوقف، كما هو قادر على الزيادة في مساهمة الوقف في التنمية المستدامة.

ويمكن اختصار النموذج في الرسم البياني الآتي:

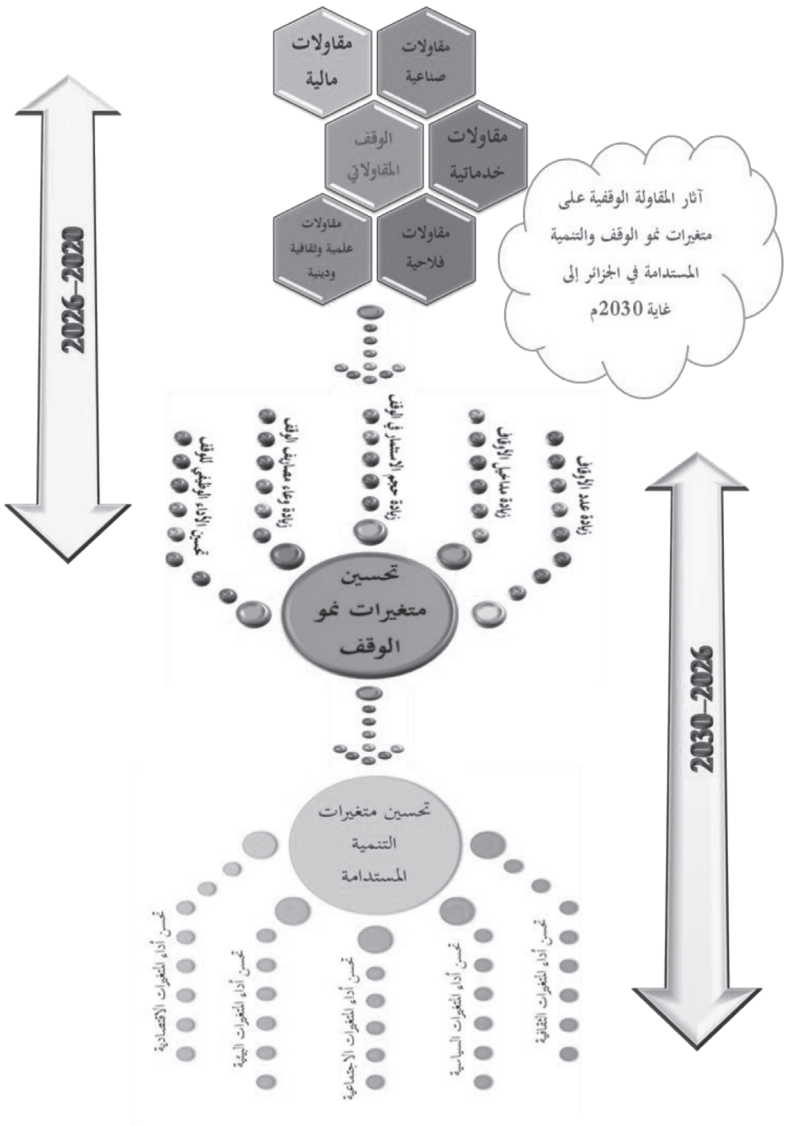

المصدر: من اقتراح الباحثين.

د- إجمالًا مما سبق؛ يمكن رؤية شكل الوقف في الجزائر سنة 2030م بالشكل الآتي:

1) تحسُّـن في أداء متغـيرات نمـو الوقـف بـما يزيـد عـلى (6.45، 6.40%)، كمتوسـط وإجمـالي أثـر.

2) تحسُّن في أثر الوقف في متغيرات التنمية المستدامة بما يزيد على (6.75، 6.79٪)، كمتوسط وإجمالي أثر.

3) نموذج جديد لقطاع الوقف مبني على الكفاءة والأداء المتميز، يمكن أن يعمم على دول العالم الإسلامي كافة.

الخاتمة

أولًا: الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى أن قطاع الوقف في الجزائر في عصرنا هذا، لم يرقَ للمستوى المطلوب الذي يوازي إمكاناته، بحيث لم يتطور ليصل حتى إلى المستوى الذي كان عليه قبل المرحلة الاستعمارية (خاصة إبان الدولة العثمانية)، وذلك على الرغم من محاولات الإصلاح (وترسانة) القوانين التي سنتها السلطات؛ بغية إعادة تنظيمه وإعادة الاعتبار له؛ وذلك -حسب اعتقاد الباحثين- يعود إلى الشكل المؤسساتي الهزيل الذي توجد عليه المؤسسة الوقفية اليوم في الجزائر.

كما خلصنا أيضًا -ومن خلال استبانة آراء الخبراء- إلى أن تغيير شكل الوقف من الشكل التقليدي إلى الشكل المستحدث، أي: «**المقاولة الوقفية**»، من شأنه أن يحسِّن في متغيرات نمو الوقف في حد ذاته، وفي الوقت نفسه يزيد في الأثر الإيجابي على متغيرات (محاور) التنمية المستدامة.

في النهاية قدمنا رؤية مستقبلية لشكل الوقف في الجزائر عام 2030م، وهي رؤية أكثر إشراقًا عند تبني المقاولة الوقفية، بحيث يكون الوقف عبارة عن مؤسسة وقفية تتصف بالكفاءة والتطور، وترقى إلى مستوى تطلعات المجتمع في التنمية المستدامة.

ثانيًا: التوصيات:

أ- الوقف وعلى اختلاف أشكاله (التقليدية أو المستحدثة) له أهمية بالغة في المجتمع؛ لذا على العالم الإسلامي وخاصة الجزائر إيلاء الوقف الاهتمامَ اللازم والنهوض به كقطاع مساهم في عملية التنمية المستدامة.

ب- أصبح من الضروري تغيير شكل المؤسسة الوقفية؛ لذا يجب الاجتهاد أكثر في بناء نماذج أكثر كفاءة لها.

ج- المقاولة الوقفية شكل جديد طموح؛ لذا على دول العالم الإسلامي وخاصة الجزائر التفكير في هذا الطرح بجدية وإعطاؤه الفرصة اللازمة لإحداث التغيير المنشود.

المراجع

المراجع العربية:

1) إدارة الأملاك الوقفية بالجزائر وسبل استثمارها، إبراهيم بن داود، وأحمد طعيبة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2016م، المجلد 2، العدد 2.

2) إدارة أموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، عبد الرزاق بوضياف، 2005م، رسالة (دكتوراه)، باتنة، جامعة الحاج لخضر.

3) الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار، فارس مسدور، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2008م، المجلد 12، العدد 3.

4) حوصلة عامة للأملاك الوقفية إلى غاية سنة 2014م، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2/ 8/ 2021م، تم الاسترداد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: https://bit.ly/3ijm0FF

5) دور المؤسسات الوقفية في الخدمات الصحية: نماذج وتجارب عالمية، خالد بن إبراهيم القميزي، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون تاريخ.

6) شركة آفاق الأوقاف المحدودة: مؤسسات وقفية رائدة، شركة آفاق، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1439هـ.

7) شركة أوقاف الراجحي، وقف ويلكوم، المملكة العربية السعودية، شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي القابضة، 2016م.

8) الهيئات الإدارية لتسيير الوقف في التشريع الجزائري، محمد باوني، مجلة العلوم الإنسانية، 2018م، المجلد 29، العدد 1.

9) وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2/ 8/ 2021م، تم الاسترداد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: https://bit.ly/3fnKo7c

References in Arabic:

1) Managing endowment properties in Algeria and ways to invest them, Ibrahim bin Daoud and Ahmed Taiba, Journal of Legal Studies, 2016 AD, Volume 2, 2nd issue.

2) Managing Endowment Funds and Ways to Invest It in Islamic Jurisprudence and Algerian Law, Abdel Razzaq Boudiaf, 2005 AD, (PhD), Batna, Hadj Lakhdar University.

3) Algerian Waqfs between extinction and investment, Faris Masdour, Journal of Economics, Management and Trade Sciences, 2008, Volume 12, 3rd issue.

4) General summary of endowment properties until the year 2014, Ministry of Religious Affairs and Endowments, 2/8/2021AD, retrieved from the Ministry of Religious Affairs and Endowments: https://bit.ly/3ijm0FF

5) The Role of Waqf Institutions in Health Services: Global Models and Experiences, Khalid bin Ibrahim Al Qumaizi, Kingdom of Saudi Arabia, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, n.d.

6) Afaq Awqaf Company Limited: Leading Endowment Institutions, Afaq Company, Kingdom of Saudi Arabia, King Fahd National Library, 1439 AH.

7) Al Rajhi Endowment Company, Waqf Welcom, Kingdom of Saudi Arabia, Suleiman bin Abdulaziz Al Rajhi Endowment Holding Company, 2016.

8) Administrative Bodies of Waqf Management in Algerian Legislation, Mohamed Baouni, Journal of Human Sciences, 2018, vol. 29, 1st issue.

9) The status of the Waqf under the French occupation, Ministry of Religious Affairs and Endowments, 2/8/202 AD, retrieved from the Ministry of Religious Affairs and Endowments: https://bit.ly/3fnKo7c

Foreign References:

1) Ba Anh Khoa , D. (2018). Danny Miller (1983) and the Emergence of the Entrepreneurial Orientation (EO) Construct. In G. Javadian, & Others, Foundational Research in Entrepreneurship Studies. Switzerland AG: Springer Nature.

2) Baddache , F. Le développement durable. Paris: Eyrolles. 2010.

Commission, B. Our Common Future. UN Documents. 1987.

3) Fayolle, A. Entrepreneuriat (éd. 2e édition). Paris: Dunod.2012.

4) Fayolle, A. Entrepreneuriat (éd. 3e édition). Malakoff: Dunod. 2017.

5) Gordon, T. J. Cross-Impact Method. United Nations University's : Millennium Project Feasibility Study – Phase II. 1994.

6) Haavelmo, T. (1960). A Study in the Theory of Investment. The University of Chicago Press: Chicago. 1960.

روابط المواقع (تم الاطلاع والتأكد من الروابط آخر مرة في تاريخ: 25/ 2/ 2019م):

1) http://gulf.argaam.com/article/articledetail/379385

2) http://www.businessdictionary.com/definition/cross-impact-matrix.html

3) https://wellcome.ac.uk/about-us

4) https://www.asrhc.com/

5) https://www.gatesfoundation.org/

6) https://www.harvard.edu/about-harvard

7) https://www.quicksurveys.com

وقفية أوقاف

وفاءً لفكر الوقف وفلسفته في تأسيس المشاريع والخدمات الاجتماعية من خلال نظام مستديم ومتموّل ذاتيًا؛ أنشأت « الأمانة العامة للأوقاف» «وقفية مجلة أوقاف»، وبالتالي فإن الدورية التي لن تعتمد على تسعير أعدادها، بل سوف تحاول تحقيق الأهداف والغايات التي جاءت من أجلها، والوصول بكل السبل لمتاحة إلى المهتمين والباحثين ومراكز البحوث والمؤسسات ذات الصلة بالوقف مجانًا.

في المقابل تعمل «الأمانة العامة للأوقاف» على تطوير تمويل «وقفية مجلة أوقاف»، من خلال الدعوة للتبرع لمصلحة «أوقاف»؛ سواء أكان بالاشتراك أم بالاقتطاع أم بأي مبلغ يُصرف للمجلة، وذلك في اتجاه تأصيلها، وتقديم الإمكانات التي من شأنها أن تساعد الباحثين على طرق موضوع الوقف كاختصاص، والمساهمة في النهوض بقطاع له من الإمكانات والمميزات ما يؤهله للمشاركة في تحمل جزء من أعباء المجتمع، وتقديم مساهمات تنموية في غاية الأهمية.

أغراض الوقفية:

- المساهمة في ارتقاء البحث في موضوع الأوقاف إلى مستوى علمي يليق بدورية محكَّمة.
- التركيز على البعد النموذجي للوقف، وتحديد ملامح نظامه، والدور المنوط به.
- تناول الموضوعات بمنهجية تعتمد الربط بين الرؤية، والواقع، وتهدف بالتالي إلى تشجيع التفكير في النتائج العلمية.
- ارتباط موضوعات الأبحاث باهتمامات الوقف في كل أرجاء العالم الإسلامي.
- وصول الدورية إلى أكبر عدد ممكن من الباحثين والمهتمين، والجامعات ومراكز البحث مجانًا.
- تشجيع الكفاءات العلمية على التخصُّص في موضوع الأوقاف.
- التأسيس لشبكة علاقات مع كل المهتمين بالفكر الإسلامي والوقفي بشكل خاصٍّ، وتسهيل التواصل فيما بينكم.

ناظر «وقفية مجلة أوقاف»:

- «الأمانة العامة للأوقاف» هي ناظر هذه الوقفية.
- تعمل «الأمانة» على تطوير الوقفية ودعوة المتبرعين للمساهمة فيها.
- تعمل «الأمانة» على مراقبة أعمال الدورية، وتعهد للكفاءات العلمية المختصَّة بتسيير أشغالها؛ وفقاً لاستراتيجية النهوض بالقطاع الوقفي، ولما هو معمول به في مجال الدوريات العلمية المحكَّمة.